الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـتقى الوطـــني الأول حـــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

الفساد في الدول العربيـــة: دراسة في الاثار والمؤشرات

د/بوقموم محمد
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد
boukemoummohamed@gmail.com

د/معيزي جزيرة
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد
mdjazira@yahoo.fr

ملخص:

يعد الفساد من المواضيع الهامة التي تفرض نفسها على صناع القرار في الدول العربية بصفة خاصة باعتباره قضية محورية تحتاج إلى الكثير من الدراسة والجهد لمحاربته والحد منه في سبيل دفع عجلة التنمية، على هذا الأساس تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد في الدول العربية عبر التطرق إليه من حيث مفهومه و صوره و آثاره، و مقع الدول العربية من مؤشرات ادراك الفساد، مع التأكيد على أن الفساد هو ظاهرة مؤسسية ترتبط أساسا بنظام القيم وفرض القانون

الكلمات المفتاحية: الفساد ، الفساد الإداري و المالي، مؤشر الفساد، مؤشر الحرية

Abstract:

Corruption is an important subject for decision makers in Arab countries as a central issue that needs much study and effort to combat and reduce it in order to promote development.

On this basis, this research paper aims to shed light on the phenomenon of corruption in the Arab states by addressing them in terms of their concept and implications and the position of the Arab countries on corruption indicators, emphasizing that corruption is an institutional phenomenon intrinsically linked to the value system and the imposition of law.

Key Words : Corruption, administrative corruption, financial corruption, Corruption index, Freedom Index

تمهيد:

يعد الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وذات جذور عريقة وقديمة، الا انها استأثرت كثيرا بالبحث العلمي و الجدل الفكري منذ منتصف الثمانينات، وفرض نفسه باعتباره قضية محورية تنموية ومحل جدل ونقاش فكري وسياسي بين صناع القرار الاقتصادي و السياسي، اذ أضحى شغلا شاغلا لكافة الشعوب و الأمم التي يحدوها تطلعا للتنمية، بحيث تحول من مجرد هاجس وطني إلى قضية تحظى بالاهتمام الدولي و تتصدر سلم الأولويات الحكومية و برامج الأحزاب السياسية.

تاسيسا على ما سبق تبرز أهمية هذه الدراســة باعتبار أن الفساد كظاهرة أصبح من الأطروحات الهامة في مجال التنمية الأمر الذي جعل مكافحته محور اهتمام راسمي السياسات ومتخذي القرار، نظرا لما يحمله في طياته من تهديد لاستقرار وأمن المجتمعات و الحد من قيم الديمقراطية، فضلا عن عرقلة مسيرة التنمية بمختلف أبعادها، وارتباطه بباقي أشكال الجريمة سيما الجريمة المنظمة والجريمة السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتعد الدول العربيــة من بين الدول التي لم تظهر بصفحة بيضاء ناصعة للنزاهة فبات الفساد فيها اليوم وباءا مستشريا ينخر في جوانب الامة كافــة، حيث بينت الدراسة المسحية لبارومیتر الفساد العالمي لسنة 2016 لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن 61 % من مواطني هذه الدول التي شملتهم الدراسة يعتقدون أن الفساد ازداد مقارنة بالسنوات السابقة، وان ما نسبته90 % من هذه الدول حققت اقل من 50 درجة في مؤشر ادراك الفساد التي تعكس حالة الفشل في معالجة هذه الظاهرة.

هذا الوضع يستوجب البحث في طبيعة الظاهرة وتكوين رؤية موضوعية واستشرافيه حولها كونها تتطلب المزيد من التأصيل والبحث بغية الوقوف على حقيقتها التي أصبحت تهدد جل النظم المتقدمة والنامية بصفة عامة و العربية على وجه الخصوص، وجعلت مكافحته هدفا إنمائيا.

ضمن هذا السياق تحاول هذه الدراســة الإجابة على الاشكاليّــة التالية:

ما موقع الدول العربية من مؤشرات الفساد؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع الذي نأمل من خلاله حصر جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ توضيح المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الفساد.
- ✓ محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في وضع حد لظاهرة انتشار الفساد.

بناءا على ما سبق ستتم مناقشة موضوع الفساد في الدول العربية من خلال ثلاثة محاور

أولا: الاطار النظري للفساد

ثانيا: الاثار الاقتصادية والاجتماعيّــة للفساد

ثالثا: مؤشرات قياس الفساد في الدول العربيــة

أولا: الاطار النظري للفساد

يعد الفساد من أهم الموضوعات التي جذبت اهتمام الفكر الاقتصادي والسياسي منذ ثلاث عقود خلت و لا تزال لحد اليوم محل جدال نظرا لما يحمله في طياته من رهانات وتحديات على أكثر من صعيد الأمر الذي يستدعي منا ضرورة تسليط الضوء على مفهوم وابعاد هذه الظاهرة المنتشرة في العالم.

1. تعريف الفساد

يعد الفساد في مراحله الأولى مجرد ظاهرة مرضية تنتقل عبر ميكروبات غير مرئية لتتفشى و تصبح وباء خطير يصعب السيطرة عليه، حيث يتفاعل مع الظروف و المتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لتناميه.وقد اخذ الفساد تعريفات عديدة اختلفت في طابعها وفلسفتها و نظرتها باختلاف عدد الكتاب عنه هذا الموضع و باختلاف وجهات نظرهم اليه.

1.1 الفساد لغة

جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب، ويقال أفسد الشيء، أي اساء استعماله، ويفسد (بالضم) فهو فاسد و المفسدة ضد المصلحة[1].

و في اللغة العربية فأن الفساد يعني التلف و العطب و الخلل، فسدت الأمور، اضطربت و ادركها الخلل، وفسد الشيء، يفسد و فسد يفسد فسودا، و فسادا ضد صلح فهو فاسد[2]، و الفساد لغة يعني البطلان.

2.1. تعريف المنظمات الدوليـة للفساد

1.2.1 تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي الفاسد على انه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فيحدث الفساد عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء شركات أو اعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين الشرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة وذلك بتعيين الأقارب او سرقة أموال الدولة مباشرة[3].

2.2.1 تعريف الأمم المتحدة: تعرف الأمم المتحدة الفساد باعتباره استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، وهذا المكسب الخاص أحد الجرائم الاقتصاديـة[4].

3.2.1 تعريف منظمة الشفافية الدولية: تنظر إليه هذه المنظمة وتعرفه بانه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب شخصية[5]

[1] هاشم الشمري، ايثار الفتلي(2011)، **الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، ص ص 18-17

[2] . علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي، العنزي (2016)، **استراتيجية الفساد الإداري و المالي –مدخل تكاملي**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن،ص14

[3]. بوزيد سايح (2012)، **سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكنين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث الباحث العدد 12، ص 56.

[4]. عطا الله خليل (2007)، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربه الأردن)**، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المال العام و مكافحة الفساد الإداري والمالي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمهورية التونسية. أيام 14-18 ماي ، ص 23

3.1 تعريف بعض الاقتصاديين

هناك اتفاق تقريبي بين الاقتصاديين في وجهات نظرهم للفساد باعتباره سوء استغلال للسلطة و النفوذ المستمدة من المنصب أو من علاقات العمل من اجل عدم الإذعان لمبدا المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينص على أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب دورا في الاقرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعينون في القطاع الخاص او الحكومة، و يندرج تحت هذا المفهوم أي محاولة يقوم بها شخص ما يضع مصلحته الشخصية بصورة غير شرعية فوق مصلحة الدولــة التي تعهد و التزم بخدمتها، او أنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية بسبب مكاسب شخصية او قرابة عائلية خاصة أو لمكانة خاصة او سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة[6].

مما سبق يتضح وان الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي و غير قانوني من سوء استخدام السلطة و الكسب غير المشروع بصوره المتعدة كالرشوة، الابتزاز، استغلال النفوذ، المحسوبية، الاحتيال، استغلال مال التعجيل♣.

والفساد نوعان إداري ومالي فالأول يتجلى في "استعمال للوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية"[7]، في حين الفساد المالي يتجلى في تبذير أموال الدولة و اختلاسها وسرقتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

تشير بعض الدراسات الاكاديمية إلى انه يمكن تمثيل الفساد و النزاهة من خلال معادلتين هما[8]:

الفساد = احتكار + (سلطة احتكار+حرية التصرف) – الخضوع للمساءلة

النزاهة = المنافسة + السلطة القائمة على المشاركة – المساءلة

تشير المعادلة الأولى وضعها أن الفساد ينتج عن غياب المساءلة و الشفافية بالإضافة إلى الاحتكار وحرية التصرف، فهو بذلك نتيجة قصور إدارة الحكم9 ،في حين النزاهة تعتمد على المنافسة و السلطة القائمة على المشاركة.

2. أنواع الفساد: ينقسم إلى أربعة أشكال أساسية:

1.2 فساد عرضي: يكون ذا طبيعة مؤقتة سواء تعلق بالمستويات العالية من الفساد (كبار الموظفين) أو بالمستويات المنخفضة من الفساد (صغار الموظفين).

---

[5] . نفسه ص23.

6 عطا الله خليل (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

♣مال التعجيل: هو مال يدفع للحكومة لتسهيل النظر في أمر خاص يقع في نطاق اختصاصهم.

7. زياد عربية ابن علي (2005)، **الفساد إشكالية ، أسبابه ودوافعه**، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق العدد 16.

8. العديد من المراجع : روبرت كليتجارد (1998)، **التعاون الدولي لمكافحة الفساد**، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1998،ص 4.

أحمد صقر عاشور (2005)، **تفعيل دور البرلمان في الاصلاح المؤسسي الموجه لمكافحة الفساد في الدول العربية** ،جامعة الاسكندرية، يونيو

9. مذكرة البرنامج الانمائي التطبيقية حول مكافحة الفساد مارس 2004،عن موقع:

www.un.org

2.2 فساد مؤسسي: يعني وجود فساد في مؤسسة معينة أو في قطاع محدد، ولقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية، الصينية، والألمانية[10].

3.2 الفساد المنظم: يسود كافة طبقات المجتمع وهو ذا طبيعة احتكارية، ويتسم بالوضوح، فالمبلغ المطلوب والشخص المرتشي يكونان معروفين، ومنه تسهل عملية الفساد، كما أنه يضمن الحصول على الخدمة المطلوبة[11].

4.2 الفساد المشوش: يتسم بالغموض والضبابية، فأصحاب المشاريع يضطرون إلى تقديم الرشوة للعديد من المسؤولين دون ضمان حصولهم على الخدمة المطلوبة[12] ويعد من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق.

3.صور وتجليات الفساد

تختلف صور الفساد وأدواته باختلاف الجهات التي يتعامل معها والمجالات التي يمارس فيها، وفيما يلي عرض موجز لأهم صور الفساد.

1.3 استغلال المنصب العام: الإثراء من الوظيفة العامة على حساب برامج التنمية.

2.3 الاعتداء على المال العام: كالاستلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية، وعدم الشفافية في أوجه إنفاق المال العام.

3.3 التهرب الضريبي والجمركي: يدفع رجال الأعمال الرشاوي لكبار المسؤولين لمنحهم خدمات كتخفيض ضريبي أو إعفاء من دفع الضرائب لمدة طويلة، أو بغرض تخفيض الرسوم الجمركية وفقا لاستثناء أو تلاعب بالقوانين

4.3 الرشوة المحلية والدولية: للرشوة جانبان، جانب العرض و جانب الطلب، فالرشوة المحلية هي دفع القطاع الخاص الرشاوى لكبار المسئولين للحصول على المناقصات المطروحة. في حين الرشوة الدولية فتدفعها الشركات الأجنبية للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات النقدية والعينية في الدول النامية وتعد الرشوة من أصعب أنواع الفساد من حيث القياس لذا يقال أن الرشوة كالرغوة ترى ولا تمسك.

5.3 تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:أو ما يعرف بـ"غسيل الأموال" عادة تودع العملات والرشاوي في البنوك الأجنبية أو شراء عقارات في الخارج تكون ضمان لهم في حال استبعادهم من السلطة.

6.3 نهب المعونات الأجنبية: يقوم المسؤولين الفاسدين بتحويل جزء ضخم من المعونات الأجنبية التي تقدمها للدول النامية بغرض تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية إلى أرصدة حساباتهم السرية في الخارج.

---

10. علي وتوت(2005)، **توضيح ظاهرة الفساد** ،مجلة النبأ،عن موقع : www.annabaa.org

11. عبد الله بن جاسن الجابري ، **الفساد الاقتصادي: أنواعه ، أسبابه، آثاره وعلاجه**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، عن موقع: www.uqu.edu.sa

12بالو مورو(1998)، **الفساد: الاسباب و النتائج وبرنامج لأبحاث آخرى**، مجلة التمويل و التنمية : مارس

4. أسباب الفساد ودوافعه

1.4 الأسباب المحلية

يساهم عدد من المنافذ في تفشي ظاهرة الفساد إذ لا يمكن تفسير أية ظاهرة بعيدا عن محيطها لذلك يتعين دراستها ضمن الأطر الموضوعية التي تشكل الأساس في البناءات الفكرية والأخلاقية و الثقافية و المؤسسية للمجتمع.

1.1.4 الجانب الاجتماعي و الأخلاقي: يرى ابن خلدون أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة في المجتمعات لدى الحكام و المحكومين، بالإضافة إلى تراجع القيم وتردي الأخلاق و هيمنة الفكر المادي والفلسفات العلمانية وضعف ثقافة المجتمع وضعف منظومة القيم و الضبط الاجتماعي و الأخلاقي ،في ظل غياب مفهوم المساءلة و العدالة الاجتماعية و انخفاض الأجر الاسمي للموظفين، كل هذه العوامل مجتمعة تغذي وتعزز الفساد.

2.1.4 الجانب السياسي: تتعدد مداخل الفساد و تتنوع في المجتمعات المتقدمة والنامية ، وتعد المنافذ السياسية أخطرها على اعتبار أن فساد القمة سرعان ما يستشري و يتسرب للمستويات الأدنى، التي تتستر بقياداتها المتواطئة معها لتمتعها بالحصانة ، بالإضافة إلى تركز السلطات و الصلاحيات في المستويات العليا وضعف آليات ووسائل المحاسبة ،فهو فساد يتعذر كشفه و يستحيل توثيقه على الرغم من تفشيه .على هذا الأساس فان غياب الحريات الديمقراطية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني كذا ضعف فعالية رقابته، و غياب الأحزاب السياسية أو ضعفها و فساد الطبقة السياسية، ضف إلى ذلك تداخل العلاقات بين المال و السياسة و غياب القدرة السياسية و تفشي البيروقراطية الحكومية كلها جوانب تحدد الأسباب و الدوافع السياسية للفساد.

3.1.4الجانب الاقتصادي: تتضافر عدة عوامل لتكريس ظاهر الفساد الاقتصادي كغياب السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول ،ودعم الصناعات القائمة على المحسوبية، والمحاباة ،والرشاوى مما يخيم على السوق المنافسة غير الشرعية فتضطر المؤسسات النظيفة للخروج من السوق ،وانتشار السوق السوداء، ضف إلى ذلك أن التضخم الاقتصادي و ارتفاع الأسعار أمام جمود الأجور، سمح بخلق مناخا ملائما لتفشي الفساد.

4.1.4 الجانب الإداري: يتلخص في:

-غموض التشريعات وتعددها، مع عدم الاعتماد على الكفاءات في مختلف جوانب الإدارة و سلم الترقيات، خرق القوانين بسبب عدم دقتها، قصور الأنظمة المحاسبية و الرقابية، ضعف أداء السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية و عليه فان الفساد هو انعكاس لعلاقات القوة غير المتوازنة بين مختلف شرائح المجتمع

مما سبق يتضح أن دوافع الفساد هي نتيجة طبيعة مرحلة النمو والتقدم وولدتها طبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و القضائية المحيطة بالمنظمات و المؤثرة في سلوكيات العاملين فيها.

2.4 الأسباب الدولية: أضحى الفساد ظاهرة دولية سهلة الانتقال عبر الحدود ، تعززها و ترعاها العلاقات الثنائية و المنظمات الدولية، ومراحل الصراع الإيديولوجي و الحضاري و السياسي بين الأقطار، عبر مؤسسات هيئة الأمم المتحدة من خلال اتفاقيات و سياسات يتم تحريرها بطرق ملتوية و عب آليات و مساومات وتنازلات تضفي على الفساد لباس الشرعية، ليكون بذلك الفساد هو الوجه الحقيقي للنظام العالمي ،مثل هذا النظام المالي الدولي المتكامل و المرقم و الذي لا يخضع للسيطرة إلا بشكل جزئي يزيد بطبيعته من فرص تفشي الفساد[13]، و الذي يصفه الكاتب البريطاني "جون الكسندر" بأنه "استعباد منظم و مقنن تمارسه الرأسمالية الجديدة على دول العالم الثالث ليجعل من حكوماتها وسيطا بين الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية ويجعل من الدول المستقلة جزر تابعة لبرجوازية المركز"[14]. وهذا ما أقره المستشار الاقتصادي "والترليون كوتلر" بان أغلب الدول النامية قد تعرضت للفساد من قبل حكومات الدول المتقدمة و مؤسساتها"[15].

ثانيا: الآثار المترتبة عن الفساد:

خلف الفساد أثار سلبية ضارة بالنمو الاقتصادي والقيم الأخلاقية والممارسات الإدارية...

1 الآثار الاقتصادية الكلية للفساد

1.1 أثر الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار: يعد الفساد اكبر معوق للتنمية، حيث تشير العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية إلى ان الفساد الإداري و المالي له تاثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار، فالمستثمر المحلي أو الأجنبي يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد، مثل دفع الرشاوي التي ترفع من تكاليف الاستثمار، و تشير التقديرات إلى ان الرشوة في انحاء العالم تتراوح في حدود تريليون دولار[16].

و قد اكدت دراسة Mauro أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار و الفساد، وبينت أن انخفاض مؤشر الفساد بمعدل درجتين يؤدي إلى زيادة قدرها 4% في معدل الاستثمار و5% في النمو السنوي للدخل الفردي[17]

و تؤكد ذات الدراسة أن ارتفاع مستويات الفساد مرتبطة بانخفاض مستويات الاستثمار و النمو، فالفساد يعتبر ضريبة إضافية يخفض من فعالية السياسات الصناعية ،ويضعف روح المبادرة و الابتكار و يعمل على تشويه المنافسة ،مما يشجع بروز الأعمال التي تتحرك ضمن القطاعات غير الرسمية ،منتهكة القوانين التشريعية و قوانين الضرائب. وقد اظهر مسح أجرته مجموعة ضبط المخاطر سنة

13. باتريك جلين و ستيفان كربرن و مويزيس نعيم(2000)، **تعولم الفساد**، من كتاب كيميرلي أن اليوت، الفساد و الاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى ص29.

14عامر الكبيسي (2005) ،**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**،المكتب الجامعي الحديث ،ص75.

15. شيريل جراي دانيال كوفمان(1997)، **الفساد و التنمية** ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس ص 7.

16. دانيال كاوفمان (2015)، **تاثير الفساد**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي سبتمبر، ص 20

17. هاشم الشمري، ايثار الفتلي(2011)، **مرجع سبق ذكره**، ص 84 .

2002 أن أكبر من نصف الشركات الدولية العاملة في مجال النفط و الغاز و التعدين و البالغ عدده 23 قد تخلت عن مشاريع جذابة بسبب الفساد[18].

كما أن المستويات العالية للفساد تثبط عمليات الاستثمار الأجنبي، لأن المستثمر يهتم بمسائل الاستقرار، أمانة الحكومة...إلخ.و يرتبط مؤشر الفساد ارتباطا وثيقا بالتدابير البيروقراطية ،فكبار المسؤولين الفاسدين يتسببون في دعم الاستثمارات غير المنتجة في القطاع العام ، والتقصير في مجالات المحافظة على الاستثمارات السابقة

و حسب دراسة للبنك الدولي غطت 69 دولة تبين أن انخفاض معدل انتشار الفساد في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية والعربية على وجه الخصوص، و اعتبرت الفساد العائق الأول للاستثمار في كل من افريقيا و أمريكا اللاتينية، و العائق الثاني في الشرق الأوسط و شمال افريقيا، والثالث في دول شرق اسيا و دول الاتحاد السوفياتي سابقا[19]

2.1 أثر الفساد على القدرة التنافسية: أصدر تقرير عن شركة IMD international في أفريل 2001 يوضح العلاقة بين الفساد والقدرة التنافسية للاقتصاد. حيث أكد على أن أكبر خمس دول في العالم من حيث القدرة التنافسية تصنف أيضا ضمن الدول الأقل فساداً[20]. ومنه يضعف الفساد من قدرة الدول على تأسيس قدرتها التنافسية.

3.1 أثر الفساد على القطاع الضريبي:تخل ظاهرة الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، ويزيد من تفاقم مشاكل الميزانية بحرمان الحكومات من تحصيل الرسوم الجمركية وجباية إيرادات ضريبية بمعنى الحد من موارد الدولة فتصبح غير قادرة على تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع.

4.1 أثر الفساد على الإنفاق الحكومي: تتضح العلاقة بين الفساد والإنفاق الحكومي من خلال توجه الإنفاق صوب نشاطات لا تحظى بالأولوية على حساب النشاطات الإنتاجية، واختيار المناقصات المشبوهة تؤدي إلى ضعف جودة هذه المشروعات وانخفاض إنفاق الحكومة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتتجه صوب الإنفاق بشكل واسع على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة ومنه يسمح الفساد بتغيير عناصر هيكل الإنفاق الحكومي و تشويهه.

5.1 أثر الفساد على سوق الأوراق المالية:يقوم سوق الأوراق المالية على مبدأ الشفافية في توفير المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المسجلة في البورصة والتي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية.

فانتشار الفساد يسمح بانتهاج معلومات غير حقيقية ومضللة، فتعد المؤسسات حسابات خاصة بالخسائر موجهة للضرائب في حين تظهر معدلات مرتفعة من الربحية تنشرها في أسواق المال لترويج أوراقها المالية ومن المحتمل انهيار أسعار هذه الأوراق بسبب تقاريرها المزيفة وتؤدي إلى أضرار معتبرة لصغار المستثمرين.

18. نفسه، ص 86

19 نفسه ص 89

20 وثائق البنك الدولي (2005) ،دور القطاع الخاص في مواجهة الفساد،عن موقع:
www.newsyamen.net

6.1 أثر الفساد على صناديق الاستثمار: يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين وذلك لتقويم جدارة الأوراق المالية واختيار أفضل عائد مرتفع ومستوى مخاطر منخفض بالنيابة عن صغار المستثمرين الذين ليست لديهم المقدرة والمعرفة الكافية لتقييم جودة الأوراق. لكن الفساد يحدث تواطؤ بين القائمين على هذه الصناديق ومدراء شركات للترويج لأوراقها ومنه يحقق الصندوق مكاسب مالية، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ معتبرة مقابل بيعها، ويتحمل الخسارة كذلك في هذه الوضعية صغار المستثمرين بعد انخفاض أسهم الشركة المروجة لها.

7.1 أثر الفساد على سوق الصرف: في ظل سوق الصرف غير الرسمي يتم شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي وتوجيهه إلى أنشطة محظورة، أو توجيه النقد الأجنبي من سوق الصرف الرسمي لاستيراد سلع كمالية أو تمويل مشاريع غير مخططة يؤدي إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات، وبالتالي عدم قدرة الدولة على سداد ديونها[21].

2 الأثار الاجتماعية والبيئية للفساد:

أدى تعميم القيم الفاسدة في المجتمع إلى تعميم الانحلال الأخلاقي في المجتمع، وانهيار القيم و يزيد من سلطة الأثرياء و يوسع الفجوة بين طبقات المجتمع، وارتفاع معدلات الفقر و الجريمة و إشاعة روح اليأس بين المواطنين، بينما الجانب البيئي فقد أدى الفساد إلى تدميره فهو يسمح بتلويث الأنهار، وقطع الغابات الاستوائية بشكل غير شرعي...إلخ.

3 الآثار السياسية للفساد:

يضعف الفساد من شرعية الدولة وسلطتها ويهدد بحدوث اضطرابات وانقلابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي، وقد كان تأثيره مدمرا في دول مثل: نيجيريا السودان، إندونيسيا و سوريا، أدى ذلك إلى إضعاف نظمها الاقتصادية والسياسية حيث صنفت هذه الدول على أنها أكثر الدول فسادا و تذيلت الترتيب العالمي وفقا لدليل الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية.

فبالنسبة لنيجيريا نهب الجنرال "ساني أباشا" ومعاونيه آلاف الملايين من الدولارات وذلك من عائدات النفط التي تشكل 80% من إيرادات الدولة، أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في البينة التحية، وأوشكت مصافي تكرير المحروقات على الإفلاس وانخفض الدخل السنوي للفرد من 800 $ خلال الثمانينات إلى 300$.[22]وبالتالي إضعاف نظمها الاقتصادية و السياسية.

وعلى خلاف ما سبق هناك اتجاه أخر يتبناه أصحاب المدرسة الوظيفية فحسب أو ستر فلد Oster Felds بأن السوق الحرة عامل مهم للتنمية الاقتصادية وأن التصرفات الفاسدة التي تحرك السوق الحرة هي انحرافات مفيدة، عكس الإجراءات المعيقة للسوق الحرة[23]، كذلك احتمال أن يكون الفساد مفيد للنمو الاقتصادي لأنه يحمي النظم الفاسدة من الانقلابات وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي وكذا رفع كفاءة الأداء لأنه يؤدي إلى تبسيط الإجراء وتسيير المعاملات وكسب الوقت.

21عبد الله بن جاسن الجابري، مرجع سابق.

22جون سوليفان ، **البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي** ، مركز مشروعات الدولية الخاصة عن موقع:

www.cipe.egypt.org

23عيد بن مسعود الجهني، **بعنوان الفساد ...الفساد**، عن موقع المشكاة الاقتصادي عن موقع:

www..elmishkat.net

ثالثا: مؤشرات قياس الفساد في الدول العربية

تواجه الدول العربية في زمن العولمة تحديات جسام تضعها في كفة تقرير المصير وأمام خيارات لا بديل من مواجهتها، ولعل أبرز هذه التحديات الفساد هذا المرض الخطير الذي ينخر جسد الأمة العربية ، فإحصائيات البنك الدولي لسنة 2005 تشير أن حجم الفساد في العالم العربي يمثل 30 % من إجمالي الفساد العالمي [24] ،بما يفيد أن الدول العربية تتصدر قائمة الدول التي ينتشر فيها الفساد، هذا الأخير الذي يعد مرآة تعكس تدني قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، فضلا عن ارتباطه بالنموذج الاقتصادي الليبرالي الذي أضحى حجابا يخفي وراءه الكثير من جرائم الفساد ووسيلة لتحقيق كل غرض غير شرعي[25]. على مؤشرات قياس الفساد وموقع الدول العربية من تلك المؤشرات.

1. مؤشر الفساد

يصدر هذا المؤشر عن منظمة الشفافية الدولية ويستخدم لقياس مدى وجود مدفوعات إضافية خاصة يطلبها الجهاز الادراي الحكومي من الأفراد والشركات المحلية والأجنبية لإجراء أية معاملات لهم [26] فهو بذلك مؤشر هام يعكس سوء استعمال الوظيفة العامة لغرض تحقيق مكاسب شخصية بالاعتماد على المسوحات التي تقوم بها المنظمة بالتعاون مع مؤسسات ومراكز بحث متخصصة في عدة دول، وتأخذ شكل أسئلة يتم توجيهها إلى رجال الأعمال والمنظمين والمحللين الاقتصاديين ومن لديهم احتكاك مع القطاع الخاص وتتراوح درجات هذا المؤشر ما بين 100 درجات نظيف جدا و 0 درجة فاسد جدا ووفقاً لمؤشر الفساد، فإن السقف العالمي يجب أن يتجاوز الـ50 نقطة كي تُعتبر الدولة من الدول ذات المعدل الجيد في مكافحة الفساد. [27]ويقوم مؤشر مدركات الفساد، الذي بدأت في إصداره منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ 1995، بترتيب 180 دولة حول العالم، من بينها 21 دولة عربية (انظر الملحق(01) حسب مدى ملاحظة وجود الفساد وإساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية لدى الموظفين والسياسيين. ويتم ذلك من خلال مسح لآراء الخبراء، وباعتماد ثلاثة مصادر متوفرة على الأقل لتقييم كل دولة..وتصدرت الدنمارك للعام الثالث على التوالي الترتيب العالمي في الدول الأقل فساداً بـ90 نقطة، تليها نيوزيلاندا وفنلندا في المركز الثالث بـ89، فيما حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز 18 بـ74 نقطة والصين مع الهند في المركز 79 عالمياً بـ40 نقطة.

وبخصوص الدول العربية التي عرفت تراجعا في ترتيبها نجد البحرين تراجعت بـ-33 مرتبة عالميا، وعربيا بثلاث مراتب مع درجة مؤشر الفساد بـ 36 نقطة مسجلة تراجعا بفارق 07 نقاط مقارنة بسنة 2016[28]، كذلك الكويت ، مصر، لبنان، اليمن و السودان تراجع ترتيبهم العالمي بعشر مراتب للكويت ، تسع مراتب لمصر، سبع مراتب لبنان، وخمس مراتب لكل من اليمن و السودان، مع تراجع كل من

25. للمزيد من التفاصيل انظر: سليمان عبد المنعم، **ظاهرة الفساد :دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** .

26. مؤشر مدركات الفساد لسنة 2003، منظمة الشفافية الدولية ،عن موقع:
.www.transparency.org

27.نفسه

28. مؤشر الفساد: **الدول العربية إلى الوراء در، باستثناء دولة واحدة** عن موقع:
https://raseef22.com/economy/2017/01/25/

الجزائر، سلطنة عمان، الصومال بـ اربع مراتب عالميا، و تذيل كل من سوريا و جنوب السودانّ، و الصومال الترتيب العالمي لمؤشر الفساد بدرجة 14 درجة لسوريا، و 12 درجة لجنوب السودان و 09 درجات للصومال، و بالتالي فأن هذه الدول تأتي متقدمة في مؤشر الدول الأكثر فساداً،

أما فيما يخص الدول العربية التي تحسن ترتيبها العالمي فأشارت النتائج الامارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة 21 عالميا واحتلت الصدارة في قائمة الدول العربية وتحسن فيها مؤشر الفساد اذ انتقل بمقدار 05 درجات مقارنة بسنة 2016، كذلك عرفت قطر تحسنا واضحا في الترتيب العالمي اذا جاءت في المرتبة 29 عالميا و المرتبة الثانية عربيا حيث تحسن مؤشر الفاسد فيها بقدار 02 نقطة محققة بذلك 63 نقطة، تليها المملكة العربية السعودية و المملكة المغربيـة اللتين عرفتا تحسن في مؤشر الفساد و الترتيب العالمي .والشكل التالي يوضح موقع الدول العربية على مؤشرات أدراك الفساد.

الشكل (3-1): موقع الدول العربية على مؤشرات إدراك الفساد

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من تقارير منظمة الشفافية الدولية لسنتي **2016-2017** عن موقع:
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table
https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table

استقراءا للشكل أعلاه، ووفقا لما ينص عليه مؤشر الفساد الذي يعتبر الدولة من الدول ذات المعدل الجيد في مكافحة الفساد لا بد وان يتجاوز المؤشر 50 نقطة، و اذا اخذنا بعين الاعتبار ثبات المعدل العالمي بـ43 نقطة دون تغير مقارنة بسنة 2016، و بروز تحسن طفيف في المعدل الإقليمي بالنسبة للمنطقة العربية حيث انتقل من 32.71 نقطة سنة 2016 إلى33.38 نقطة سنة 2017[29] إلا انه يبدو جليا ان جل الدول العربية مدرجة في خانة الدول الأكثر فسادا باستثناء الامارات العربية المتحدة و قطر، وبناءا على البيانات المستقاة من مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 يتضح جليا التباين بين الدول

[29]. غلب الدول العربية تتقدم على مؤشر مدركات الفساد لعام 2017عن وقع
http://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/newsDetails.aspx?nid=1226

العربية ونظيراتها الغربية التي وصل فيها معدل إدراك الفساد إلى أعلى الدرجات، ومرد ذلك في اعتقادنا يعود إلى طبيعة النظام العربي الراهن وظروف تأسيسه وسماته المتمثلة في غياب الإصلاحات المؤسساتية المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصاديون التي خلقت أفاقا جديدة للفساد، وغياب الديمقراطية والحرية ، فضلا عن غياب مبدآ الشفافية والمساءلة،و تردد معظم الدول العربية في سن قوانين وتشريعات صارمة لمكافحة الفساد وعدم استقلالية القضاء، كما ان القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني و الاعلام تحد من قدرتهم على كشف ممارسات الفساد.

2. مؤشر الحرية

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة فريدو هاوس و الذي يقيس مستوى الحرية لـ195 دولة، يعتمد المؤشر في تصنيفه على معيارين أساسيين، هُما: الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويضع المؤشر درجة من (0-7) لكل معيار منهما حيث أن ، ثم يحسب درجة إجمالية من صفر إلى 100 لكل دولة محل الدراسة، على أن يعبر الصفر عن الدولة الأقل حرية، فكلما اقتربت الدولة من الحصول على درجة إجمالية تقترب من الصفر تقلّص ترتيبها، فيما تعبر 100 عن الدولة الأكثر حرية، وكلما اقتربت الدولة من الحصول على درجة إجمالية تقترب من 100 ارتفع ترتيبها [30].

يعبر هذا المؤشر عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية في مختلف دول العالم ، ووفقا للتقارير السنوية التي تصدرها هذه المنظمة فقد غطى هذا المؤشر حوالي 195 دولة في العالم مقسمة إلى ثلاث مجموعات حسب درجة اتساع هامش الحرية فيها، وتراجع دور النظام الرسمي في تسيير دواليب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في[31]:

- ✓ **مجموعة الدول ذات الحرية الكاملة**: يمثل 45% من دول المؤشر والتي يكون فيها مؤشر الحرية من (1-2.5)
- ✓ **مجموعة الدول ذات الحرية الجزئية:** يمثل 30% من دول المؤشر والتي يكون فيها مؤشر الحرية من (3-5)
- ✓ **مجموعة الدول غير الحرة:** يمثل 25% من دول المؤشر والتي يكون فيها مؤشر الحرية من (5.5-7)

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدرجة 0 تعطى لأكثر الدول احتراما للحريات، والدرجة 07 لأسوء الدول تعاملا مع مسألة الحريات، بالنسبة لمؤشري الحقوق السياسية والحريات المدنية.

بناءا على المعطيات المستقاة من تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، فإن مستوى التمتع بالحريات في جميع الدول العربية يعد متدنيا جدا مقارنة بباقي دول العالم، على الرغم من أن الدساتير العربية تعترف ضمنيا بالحقوق السياسية والمدنية لمواطنيها.

و للوقوف بصور اكثر اشراقة ووضوح على وضعية التمتع بالحريات المدنية و السياسية وفقا لما تضمنه مؤشر الحرية لسنة 2017 نورد الجول الموالي:

30مؤشر الحرية 2017: تونس الدولة الوحيدة بين العرب و إسرائيل تتصدر المنطقة عن موقع:
https://www.sasapost.com/freedom-index-2017-freedom-house

[31] Freedom in the World 2017 in site:
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2017

الجدول رقم (3-1): مؤشر الحريــة في الدول العربية لسنة 2017

الرقم	الدولة	موشر حرية	حقوق سياسية	حقوق مدنية	الدرجة الاجمالية
11	الامارات العربية المتحدة	7/6	7/6	7/6	100/20
16	المملكة العربية السعودية	7/7	7/7	7/7	100/10
03	المملكة المغربية	7/4.5	7/5	7/4	100/41
08	قطر	7/5.5	7/6	7/5	100/26
16	السودان	7/7	7/7	7/7	100/6
12	اليمن	7/6.5	7/7	7/6	100/14
01	تونس	7/2	7/1	7/3	100/78
07	العراق	7/5.5	7/5	7/6	100/27
19	سوريا	7/7	7/7	7/7	100/1-
18	جنوب السودان	7/7	7/7	7/7	100/4
05	الأردن	7/5	7/5	7/5	100/37
02	لبنان	7/4.5	7/5	7/4	100/44
10	سلطنة عمان	7/5.5	7/6	7/5	100/25
06	الجزائر	7/5.5	7/6	7/5	100/35
17	الصومال	7/7	7/7	7/7	100/5
04	الكويت	7/5	7/5	7/5	100/36
09	مصر	7/5.5	7/6	7/5	100/26
14	البحرين	7/6.5	7/7	7/6	100/12
13	ليبيا	7/6.5	7/7	7/6	100/13

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على:

https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2017/

انطلاقا من الجدول أعلاه واستقراءا لمؤشر الحرية يمكن القول أن الاتجاه العام لهذا المؤشر عرف تدهورا ملحوظا إذ سجلت الدول العربية أدنى مستويات التمتع بالحريات مقارنة بالدول الأخرى ، حيث يتراوح تصنيف الدول العربية على سلم الحريات بين المجموعة الاولى والثانية والثالثة، هذه الأخيرة اشتملت على 14 دولة عربية طبقا لآخر تقرير الصادر سنة 2017، تراوح فيها مؤشر الحرية (5.5-7) وهو أسوا معدل لأسوا الدول في تعاملها مع الحريات، مع تذيل سوريا قائمة اسوء الدول بدرجة اجمالية متوسطة قدرها-1، أما المجموعة الثانية فضمت كل من الأردن، لبنان ، الكويت و المملكة المغربية و تراوح فيها المؤشر (4.5-5) وهي دول تتمتع جزئيا بالحريات، أما المجموعة الأولى التي تضم الدول التي تتمتع بحريات اكثر فضمت دولة عربية واحدة هي تونس بمؤشر قدره 2 درجة، و الشكل الموالي يبين التمتع بالحريات المدنية السياسية في البلدان العربية

الشكل رقم(3-2): مؤشر التمتع بالحريات في الدول العربية

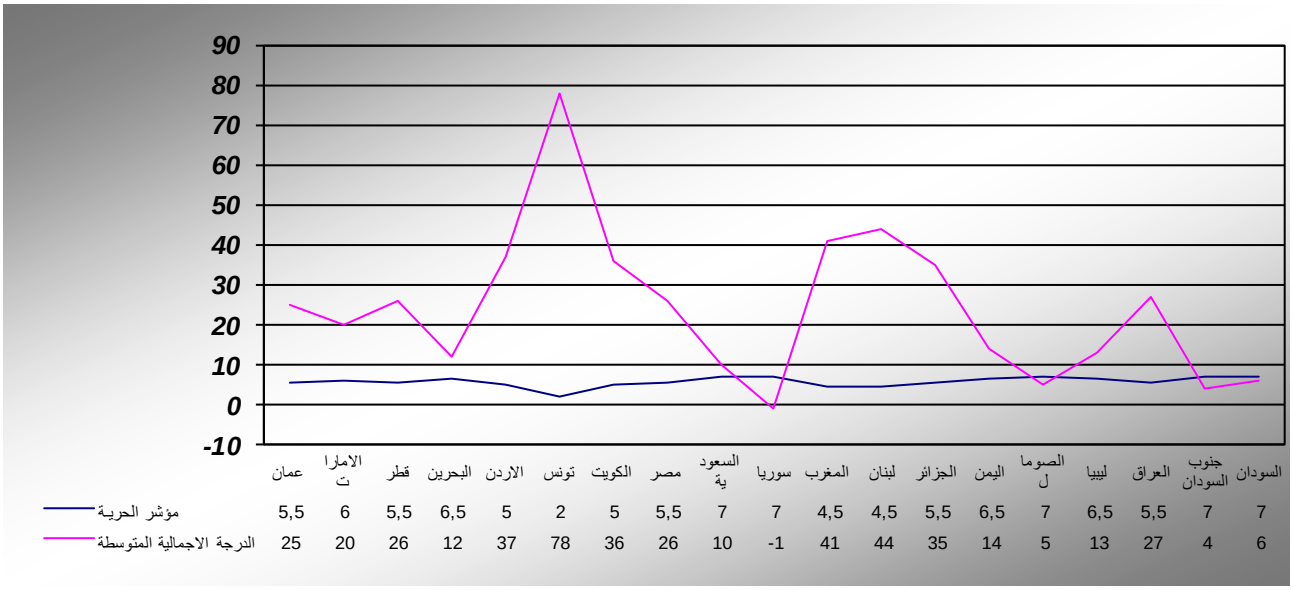

	عمان	الامارات	قطر	البحرين	الاردن	تونس	الكويت	مصر	السعودية	سوريا	المغرب	لبنان	الجزائر	اليمن	الصومال	ليبيا	العراق	جنوب السودان	السودان
مؤشر الحرية	5,5	6	5,5	6,5	5	2	5	5,5	7	7	4,5	4,5	5,5	6,5	7	6,5	5,5	7	7
الدرجة الاجمالية المتوسطة	25	20	26	12	37	78	36	26	10	-1	41	44	35	14	5	13	27	4	6

المصدر: اعداد الباحثين

3.نوعية المؤسسات كمؤشر لانتشار ظاهرة الفساد

إن كشف النقاب عن ظاهرة الفساد في الدول العربية ينبغي أن لا تتم بمعزل عن طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في هذه الدول، باعتبارها عنصرا فعالا في إرساء مبادئ حرية التعبير، المساءلة والمشاركة السياسية ، وبالتالي ترسيخ مبادىء الحكم الراشد* باعتباره المؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما وضمن هذا السياق تندرج ثلاث فئات أساسية تنطوي كل فئة عل مؤشرين إثنين:

1.3. فئة عملية الحكم : وتضم مؤشرين إثنين هما:

1.1.3. مؤشر التمثيل والمساءلة:

يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح المؤسسات السياسية، ومستوى حرية الصحافة، شفافية القوانين ومدى تدخل الجيش في السياسة فهو بذلك مؤشر هام يعكس حق المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص في المساءلة ومحاسبة متخذي القرارات عن نتائج قراراتهم[32]، وتتراوح تقديرات هذا المؤشر مابين -2.5 درجة سيء، و+2.5 درجة جيد[33].

2.1.3. مؤشر الاستقرار السياسي:

يعبر هذا المؤشر عن طبيعة المناخ السياسي السائد ومدى الشعور بإمكانية زعزعة الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.

---

* **الحكم الجيد:** يقصد بالحكم الجيد هو ذلك الحكم الذي يرعى ويصون حريات البشر ويعمل على توسيع وتنمية قدراتهم.

[32] البنك الدولي تقرير عن **التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تحسين التضمينية والمساءلة"** ، 2003. عن موقع :

www.worldbank.org

[33] إدارة الحكم،عن موقع

www.pogar.org:

2.3. فئة قدرة الحكومة[34]: وتضم مؤشرين اثنين هما:

1.2.3. مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، ودرجة البيروقراطية وكفاءة و نزاهة الموظفين المدنيين، فضلا عن استقلال الإدارة عن الضغوط السياسية.

2.2.3. مؤشر عبء الضبط: يقيس مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيئة سياسات متعددة.

3.3. فئة سيادة القانون: تتضمن هذه الفئة :

1.3.3. مؤشر سيادة القانون: يعطي هذا المؤشر تفسيرا لمدى كفاءة الجهاز القضائي والتزام الأفراد بالقوانين، ومدى انتشار الجريمة وشيوعها في المجتمع وتتراوح تقديرات هذا المؤشر بين -2.5 و+2.5 درجة والقيم العليا هي الأفضل.

2.3.3. مؤشر الكسب غير المشروع: ويقيس إدراك الإفراد وشعورهم بالفساد من خلال ممارسة السلطات العامة من أجل الكسب الخاص. والشكل الموالي يبين لنا نوعية المؤسسات في الدول العربية مقارنة بالدول الأخرى.

الشكل رقم (3-3): نوعية المؤسسات في الدول العربية و موقعها من متوسط قيمة مؤشرات "التمثيل والمساءلة" مقارنة بباقي دول العالم

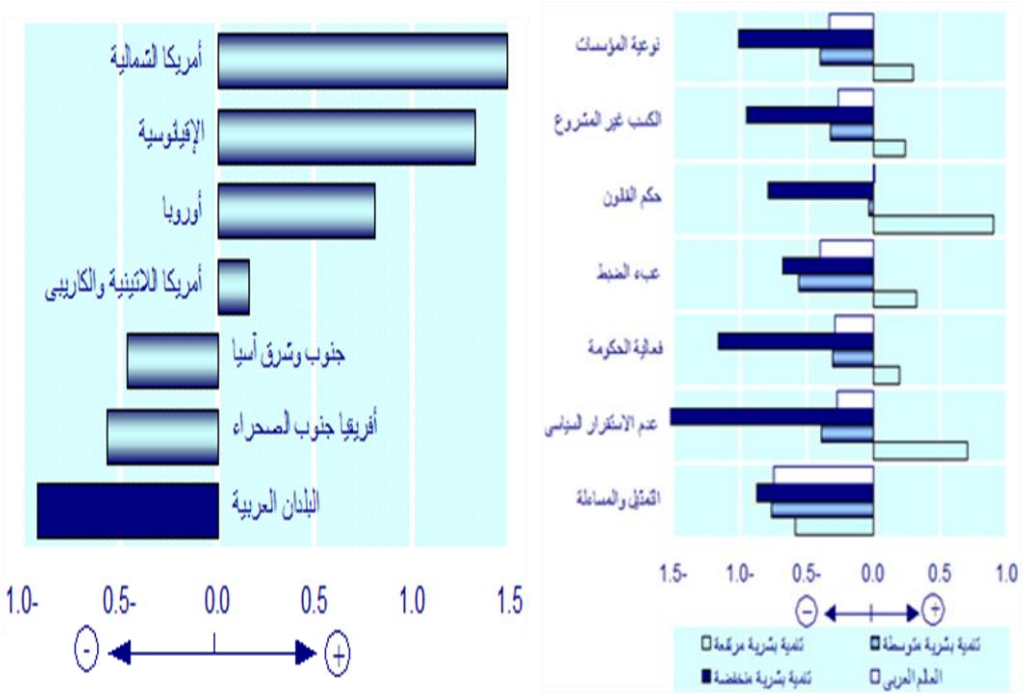

المصدر: تقرير التنمية العربية الإنسانية لسنة 2002، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية عن موقع:
www.ngoce.org

يقدم الشكل أعلاه تفسيرا واضحا لتدني نوعية المؤسسات في العالم العربي عن المتوسطات العالمية باستثناء مؤشر سيادة القانون، أما بالنسبة لمؤشر التمثيل والمساءلة فإن الدول العربية تحتل المراتب الأخيرة وفق ترتيب جميع المناطق على أساس حرية التمثيل و المساءلة، وهو ما يوضحة الشكل أدناه، إذ

[34]. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، برنامج الأمم المتحدة الانمائي،عن موقع:www.undp.org

لا تزال المشاركة السياسية في الدول العربية دون المستوى المحقق في نظيراتها الغربية على الرغم من بعض الانجازات المحققة خلال السنوات الأخيرة،-إجراء انتخابات في المغرب والجزائر وصفت بالنزيهة- حيث صنفت الدول العربية حسب مركز المعلومات التابع لمجلة ايكونوميست اللندنية من بين أسوء الدول في العالم وفقا لمؤشر الحرية السياسية، كما يظهر مؤشر الاستقرار السياسي أن مؤشرا ت معظم الدول العربية تقع أقل من المتوسط العالمي، كما أن تحليل ظاهرة الفساد في الدول العربية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق تأتي في مقدمتها طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد والذي تمارس تحت غطاءه عمليات الفساد الإداري والمالي، والتي شغل فيها القطاع العام حيزا هاما حيث غابت الحوافز المادية للموظفين، وغيبت فرص تحقيق وتحسين المعيشة خاصة بالنسبة للدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، كما غابت مبادئ التنافس والشفافية المهنية ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين طمس الحريات السياسية وبين الفساد ،إذ كلما زادت الضغوط السياسية والاقتصادية كلما زادت معدلات الفساد في المجتمع وهي ناتجة في كل الأحوال عن تسييس الإدارة الحكومية في الدول العربية.

خلاصة

تناولت هذه الورقة البحثية ظاهرة الفساد في الدول العربية باعتباره ظاهرة مؤسسية لا ترتبط بنمط الملكية و المحدد الرئيسي لها هو نظام القيم السائد، ودور القانون بشكل أساسي، و تبين من هذه الدراسة ان معظم البلدان التي حصلت على درجات ضعيفة على مستوى الحريات المدنية تسجل بدورها مستويات عالية من انتشار الفساد، ومن ثم تحث منظمة الشفافية العالمية المجتمع المدني والحكومات على تعزيز قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات حيث يسمح ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة ويحدّ من فرص الفساد مشيرة الى أن إقرار القوانين وحده لا يكفي بل لا بد من الالتزام الفعلي بتطبيقه، بمعنى أن المصادقة على اتفاقيات الفساد وتسنين قوانين في ظل غياب إرادة سياسية يجعلها مجرد حبر على ورق"، إذ تركز معظم ادبيا ت وتقارير التنمية على ان لا أمل لأي مجتمع في دفع عجلة التنمية أو القيام بإصلاحات اقتصادية بدون سيادة القانون والنظام والالتزام بهما وما يصاحب ذلك من نظام جدي للمساءلة والمحاسبة يطبق على كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في المجتمع وعلى متخذي القرار قبل منفذيه وبدون هذه السوابق يعم الفساد.

الاحالات والمراجع:

1) هاشم الشمري، ايثار الفتلي(2011)، **الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، ص ص 17-18

2) علاء فرحان طالب، علي الحسين حميدي، العزي (2016)، **استراتيجية الفساد الإداري و المالي –مدخل تكاملي**، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن،ص14

3) بوزيد سايح (2012)، **سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكنين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث الباحث العدد 12، ص 56.

4) عطا الله خليل (2007)، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (تجربه الأردن)**، ورقة بحثية مقدمة في ندوة المال العام و مكافحة الفساد الإداري والمالي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمهورية التونسية. أيام 14-18 ماي ، ص 23

5) نفسه ص 23

6) عطا الله خليل (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23

7) زياد عربية ابن علي (2005)، **الفساد إشكالية ، أسبابه ودوافعه**، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق العدد 16.

8) العديد من المراجع : روبرت كليتجارد (1998)، **التعاون الدولي لمكافحة الفساد**، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1998،ص 4.

9) أحمد صقر عاشور (2005)، **تفعيل دور البرلمان في الاصلاح المؤسسي الموجه لمكافحة الفساد في الدول العربية** ،جامعة الاسكندرية، يونيو

10) **مذكرة البرنامج الانمائي التطبيقية حول مكافحة الفساد**،مارس 2004،عن موقع:

www.un.org:

11) علي وتوت(2005)، **توضيح ظاهرة الفساد** ،مجلة النبأ،عن موقع:

www.annabaa.org

12) عبد الله بن جاسن الجابري ، **الفساد الاقتصادي: أنواعه ، أسبابه، آثاره وعلاجه**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، عن موقع:
www.uqu.edu.sa

13) بالو مورو(1998)، **الفساد: الاسباب و النتائج وبرنامج لأبحاث آخرى**، مجلة التمويل و التنمية : مارس

14) باتريك جلين و ستيفان كربرن و مويزيس نعيم(2000)، **تعولم الفساد**، من كتاب كيميرلي أن اليوت، الفساد و الاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى ص29.

15) عامر الكبيسي (2005) ،**الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**،المكتب الجامعي الحديث ،ص75.

16) شيريل جراي دانيال كوفمان(1997)، **الفساد و التنمية** ، مجلة التمويل و التنمية ، مارس ص 7.

17) دانيال كاوفمان (2015)، **تاثير الفساد**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي سبتمبر، ص 20

18) هاشم الشمري، ايثار الفتلي(2011)، **مرجع سبق ذكره**، ص 84 .

19) نفسه، ص 86

20) نفسه ص 89

21) وثائق البنك الدولي (2005) ،**دور القطاع الخاص في مواجهة الفساد**،عن موقع

www.newsyamen.net:

22) عبد الله بن جاسن الجابري، **مرجع سابق.**

23) جون سوليفان ، البقاء والازدهار في ظل الاقتصاد العالمي ، مركز مشروعات الدولية الخاصة عن موقع:

www.cipe.egypt.or

24) عيد بن مسعود الجهني، بعنوان الفساد ...الفساد، عن موقع المشكاة الاقتصادي عن موقع:

www..elmishkat.net

25) . للمزيد من التفاصيل انظر: سليمان عبد المنعم، ظاهرة الفساد :دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

26) . مؤشر مدركات الفساد لسنة 2003، منظمة الشفافية الدولية ،عن موقع:

.www.transparency.org

27) نفسه

28) مؤشر الفساد: الدول العربية إلى الوراء در، باستثناء دولة واحدة عن موقع:

https://raseef22.com/economy/2017/01/25/

29) أغلب الدول العربية تتقدم على مؤشر مدركات الفساد لعام 2017عن وقع

http://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/newsDetails.aspx?nid=1226

30) مؤشر الحرية 2017: تونس الدولة الوحيدة بين العرب و إسرائيل تتصدر المنطقة عن موقع:

https://www.sasapost.com/freedom-index-2017-freedom-house

31) Freedom in the World 2017 in site:
https://freedomhouse.org/report/methodology-freedom-world-2017

32) البنك الدولي تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تحسين التضمينية والمساءلة" ، 2003. عن موقع :

www.worldbank.org

33) إدارة الحكم،عن موقع

www.pogar.org:

34) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، برنامج الأمم المتحدة الانمائي،عن موقع

www.undp.org:

الملحق رقم (01): موقع الدول العربية من مؤشرات ادراك الفساد						
سنة 2017			سنة 2016			
الرقم	الدولة	درجة	المرتبة	درجة	المرتبة	الانحراف
01	الامارات العربية المتحدة	71	21	66	24	+3
02	المملكة العربية السعودية	49	57	46	62	+5
03	المملكة المغربية	40	81	37	90	+9
04	قطر	63	29	61	31	+2
05	السودان	16	175	14	170	-5
06	اليمن	16	175	14	170	-5
07	تونس	42	74	41	75	1
08	العراق	18	169	17	166	-3
09	سوريا	14	178	13	173	-5
10	جنوب السودان	12	179	11	175	-4
11	الأردن	48	59	48	57	-2
12	لبنان	28	143	28	136	-7
13	سلطنة عمان	44	68	45	64	-4
14	الجزائر	33	112	34	108	-4
15	الصومال	9	180	10	176	-4
16	الكويت	39	85	41	75	-10
17	مصر	32	117	34	108	-9
18	البحرين	36	103	43	70	-33
19	ليبيا	17	171	14	170	-1